

CHECKED  
افوض امرت الى الله ان الله اعلم

اعلم اصول الفقه علم يبحث فيه عن اثبات الادلة

الاحكام فموضوعه على المختار هو الادلة والاحكام جميعا

الاول من حيث انه مثبت والثاني من حيث انه مثبت

بتأيد ايزدي در شهر دهم كتاب در علم اصول فقه مسي

حساب

بتأيد ايزدي در شهر دهم كتاب در علم اصول فقه مسي

في المطبع الختلي باهتمام كرتير بفرايش كاتب

الحروف محمد منصور على تجاوز الله عن

سياسته وحتى الوسع جهد تمام نمود در تصحيح متن

وهو حبيب ونعم الوكيل في امره

مدرجة الى الطعن وانا نقول النسخ بيان مدة

الحكم وناظر للرسول عم بيان مدة حكم الكتاب

فقد بعث مبينا وناظر ان يتولى الله تعالى

بيان ما اخرج على لسان رسوله ويجوز نسخ التذ

والحكم جميعا ويجوز نسخ احدهما دون الاخر

لان للنسخ حكمين يجوز الصلح وما هو قائم

بعض صيغته وكل واحد منهما مقصود بنفسه

فاحتل بيان المدة والوقت والزيادة على النص

نسخ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان الزيادة

يصدر اصيل المشروع بعض الحق وما للبعض

حكم الوجود فيلزم ان يحق حقه الله تعالى لان

حكم الوجود فيلزم ان يحق حقه الله تعالى لان

حكم الوجود فيلزم ان يحق حقه الله تعالى لان

حكم الوجود فيلزم ان يحق حقه الله تعالى لان

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text block.

عظامهم لا ينفصلون عن عظامهم

لا يقبل الوصف بالتمزي حتى ان المظاهر ا  
مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلثين  
مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث  
المعنى وهكذا لم يجعل علوانا ربحهم الله قراء  
الفاخرة تركنا في الصلوة خبر الواحد لا نه  
زيادة على النص وأبو انزيادة النفي حدثنا  
زينا المكر وزيادة الطاهرة شرطا في طواف  
الزيارة وزيادة صفة الامين في رقة الكفارة بخبر  
الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة افعال  
رسول الله عليه السلام وهي اربعة اقسام  
مباح ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

الذي هو من عظامهم لا ينفصلون عن عظامهم  
الفاخرة تركنا في الصلوة خبر الواحد لا نه  
زيادة على النص وأبو انزيادة النفي حدثنا  
زينا المكر وزيادة الطاهرة شرطا في طواف  
الزيارة وزيادة صفة الامين في رقة الكفارة بخبر  
الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة افعال  
رسول الله عليه السلام وهي اربعة اقسام  
مباح ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

بدليل فيه شبهة لا يتصرف في حق النبي صلى الله عليه وسلم



مُتَخَبَّرٌ

# الحَسَامِيُّ

للشيخ الإمام حسام الدين محمد بن محمد عمر الأنصاري رحمه الله

المتوفى ٦٤٤هـ

مع شرحه العجيب المسمى بـ

# النَّامِيُّ

للعلامة أبي محمد عبد الحق الحقاقي رحمه الله

طبعة جديدة مطبوعة بالون

مكتبة المصطفى  
كراني، باكستان

# مُنْتَخَبُ الحَسَامِيِّ

للشيخ الإمام حسام الدين محمد بن محمد عمر الأسيكلي رحمه الله  
المتوفى ١٦٤٤هـ

مع شرحه العجيب المسمى بـ

## النَّامِي

للعلامة أبي محمد عبد الحق الحفاني رحمه الله

طبعة مديرة صمى موزنة



لأن للنظم حكمين: جواز الصلاة، وما هو قائم بمعنى صيغته، وكل واحد منهما مقصود بنفسه، فاحتمل بيان المدة والوقت.

كل واحد منهما

## [الزيادة على النص]

والزيادة على النص نسخ عندنا خلافاً للشافعي رحمته الله؛ .....  
نهر

= والثاني نسخ الحكم دون التلاوة، والثالث عكسه، والرابع نسخ وصف الحكم مع بقاء أصله بأن ينسخ عموماً ويبقى أصله، أما الأول فهو جائز بالاتفاق بل هو واقع بالإنشاء، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿أَوْ نَنْسِهَا﴾، وكما في صحيح مسلم عن أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها كان فيما أنزل: "عشر رضعات معلومات يحرمن" الحديث، وكذا يجوز الثاني والثالث جوازاً وقوعاً عند الجمهور خلافاً لبعض المعتزلة.

حكمين: أحدهما ما يتعلق بنفس النظم، مثل جواز الصلاة والإعجاز وغيرها. وثانيهما ما هو قائم بمعنى الصيغة أي بمعنى النظم من الوجوب والحرمة. مقصود بنفسه: فيجوز الانفكاك بينهما.

بيان المدة والوقت: فجاز أن ينسخ أحدهما بدون الآخر، أما الوقوع فقد روي عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: كان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها" الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"، رواه الإمام مالك في موطأه [رقم: ١٥٠٦] والشيخان، [البخاري، رقم: ٦٨٣٠، مسلم، رقم: ٤٤١٨] وروى عبد الرزاق [رقم: ١٣٣٦٣] والحاكم [رقم: ٨٢٣٥] وصححه عن أبي بن كعب: بكم تقدر أيها يعني سورة الأحزاب؟ وإنما لتعادل سورة البقرة أو أكثر من سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله، والله عزيز حكيم"، فرفع فيما رفع. فالحكم ثابت والنظم منسوخ، وأما ثبوت النظم ورفع الحكم فكثير من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦)، فآيات عدم القتال وهي سبعون آية، وقيل: مائة وعشرون آية، كلها منسوخة الحكم بآية القتال، وعشرون آية أخرى سوى تلك الآيات أيضاً منسوخة الحكم. وأما الرابع وهو مثل الزيادة على النص إلخ.

نسخ عندنا إلخ: اعلم أنه لا خلاف في زيادة مستقلة كزيادة صلاة سادسة، فإنها لا تكون نسخاً عند الجمهور، وإنما الخلاف في زيادة غير مستقلة كزيادة شرط، ففيها ستة مذاهب: الأول أنها نسخ، وإليه ذهب الحنفية، الثاني أنها ليست بنسخ، وإليه ذهب الشافعية، الثالث أنها إن كانت ترفع مفهوم المخالفة فنسخ وإلا فلا، الرابع إن كانت تغير المزيد عليه بحيث صار وجوده كالعدم شرعاً فنسخ وإلا لا، وهذا مذهب القاضي عبد الجبار، الخامس إن التحدث مع المزيد عليه بحيث يرفع التعدد بينهما فنسخ وإلا فلا. السادس أن ترفع حكماً شرعياً بعد ثبوته بدليل شرعي فنسخ وإلا لا، كذا قيل، واستدل المصنف على المذهب الأول بقوله: لأن إلخ.

لأن بالزيادة يصير أصل المشروع بعض الحق، وما للبعض حكم الوجود فيما يجب <sup>وهو المزيد عليه</sup> حقاً لله؛ لأنه لا يقبل الوصف بالتجزّي، حتى أن المظاهر إذا مرض بعد ما صام شهراً <sup>أي حق الله تعالى</sup> فأطعم ثلاثين مسكيناً لم يجزه، فكانت الزيادة نسخاً من حيث المعنى، ولهذا لم يجعل علماؤنا رحمهم الله قراءة الفاتحة ركناً في الصلاة بخبر الواحد؛ لأنه زيادة على النص، وأبوا زيادة النفي حداً في زنا البكر، .....  
 علماؤنا أي الجلاء

بعض الحق: لأن المطلق لما قيّد بقيد صار مجموعاً مركباً من الجزئين: أحدهما المطلق، وثانيهما القيد، وأحد الجزئين يكون بعض المجموع، فالمطلق أحد الجزئين فهو أيضاً بعض المجموع الذي هو حق الله. وما للبعض حكم إلخ: أي ليس لبعض ما يجب من حقوق الله تعالى من عبادة أو عقوبة أو كفارة أو غير انضمام الباقي إليه حكم وجود، فإن من صلى ركعة في الفجر لا تكون فحراً بغير انضمام الركعة الأخرى إليها. ثلاثين مسكيناً: في مقابلة ثلاثين يوماً للاتي فاتماً في المرض، وذلك لأن كفارة الظهار إنما تكون بصوم شهرين أو بإطعام ستين مسكيناً أو بتحرير ربة. لم يجزه: ذلك، فلا يكون مكفراً لا بالصوم ولا بالإطعام لفوات بعض الحق. واحترز بقوله: "فيما يجب حقاً لله تعالى" عن حقوق العباد، فإنها تقبل الوصف بالتجزّي ثبوتاً، فإن من ادعى غيره ألفاً وخمسمائة وشهد له شاهدان: أحدهما بالآلف، والآخر بالكل ثبت له الآلف فقط، فإذا ثبت أن المطلق بعد القيد يكون بعض الحق كما مرّ.

من حيث المعنى: وإن كان (الزيادة) بيانا صورة، وذلك لأن حكم المطلق غير حكم المقيد، فإذا قيّد المطلق انتهى حكمه، فصار الثاني أي المقيد ناسخاً للأول، وثمرة الخلاف أنه لا يجوز عندنا إلا بخبر المتواتر أو المشهور كسائر النسخ، وعنده يجوز بخبر الواحد والقياس كباقي البيان. وإلى هذا أشار بقوله: "ولهذا" أي لأجل أن الزيادة على النص نسخ عندنا. بخبر الواحد: وهو قوله عليه السلام: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب" [البحاري: رقم: ٧٥٦] كما جعل الشافعي، فإن عنده لا يجوز الصلاة بدونها. لأنه: أي جعل الفاتحة ركناً زيادة على النص وهو قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا تَسْمَرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزلزل: ٢٠]، فإنه عام، وعمومه يقتضي الجواز بدونها، فما قاله الشافعي رحمهم الله زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ عندنا كما مرّ، ولا يجوز النسخ بخبر الواحد.

وأبوا زيادة النفي إلخ: أي كذلك لم يجعل علماؤنا النفي، وهو تغريب عام جزءا لحد في زنا البكر كما جعل الشافعي فإنه قال: إذا زنا البكر يجلد مائة جلدة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، ويغرب عاماً لقوله عليه السلام: "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام". رواه مسلم [رقم: ٤٤١٤]؛ لأنه زيادة على النص المذكور، والزيادة بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام: "البكر بالبكر"، الحديث لا يجوز؛ لأنه نسخ.

**وزيادة الطهارة شرطاً في طواف الزيارة، وزيادة صفة الإيمان في رقة الكفارة**  
**وأبواب**  
**بخبر الواحد والقياس.**

## [أقسام أفعال رسول الله ﷺ]

والذي يتصل بالسنن أفعال رسول الله ﷺ، وهي أربعة أقسام: مباح، ومستحب،  
 وواجب، وفرض، وفيها قسم آخر وهو الزلة، .....  
كسجود السهو

زيادة الطهارة شرطاً إلخ: أي لم يجعل علماءنا الطهارة شرطاً في طواف الزيارة حيث لا يجوز بدونها كما جعل الشافعي رحمه الله لأنه زيادة على النص، وهو قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٢٩)؛ لأنه عام، والزيادة على النص بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام: "الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن يتكلم فيه فلا يتكلم إلا بخبر". رواه الترمذي [رقم: ٩٦٠] والنسائي، وابن عباس لا يجوز؛ لأنه نسخ.

صفة الإيمان: أي لم يجعل علماءنا صفة الإيمان شرطاً للعبد في كفارة اليمين والظهار كما جعل الشافعي رحمه الله، فإنه قال: لا بد من العبد المؤمن، كما ورد في كفارة القتل خطأ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء: ٩٢)، فيقاس عليه كفارة الظهار واليمين، فيحمل الرقة الواردة فيهما على الرقة المومنة، لأن الكفارات كلها جنس واحد. ونحن نقول: إن الرقة فيهما مطلقة، فتقيدها بقيد الإيمان قياساً على الرقة الواردة في القتل زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ كما مر، ولا يجوز النسخ بالقياس.

بخبر الواحد: متعلق بالصورتين الأولين. والقياس: متعلق بالصورة الأخيرة.  
 ولما فرغ من السنة القولية شرع في السنة الفعلية، ولما كانت الفعلية أدون درجة من القولية قال: والذي إلخ.  
 أفعال رسول الله ﷺ: والمراد بالأفعال القصدية؛ لأن ما صدر عنه ﷺ بغير قصد كما في حالة النوم والسهو لا يصلح للاقتداء، ولذا لا يوصف بالحسن والقبح.

أربعة أقسام: بالنسبة إلينا، وإلا فلا يوجد في حقه ﷺ شيء واجب اصطلاحاً؛ لأن الواجب الاصطلاحي ما ثبت بدليل فيه شبهة، والدلائل كلها قطعية عنده عليه السلام، ولذا قسم القاضي أبو زيد وسائر الأصوليين سوى فخر الإسلام وشمس الائمة إلى ثلاثة أقسام. ومستحب: كالنسيئة في الوضوء وتحليل اللحية، والمراد بالمستحب الراجح جانب إتيانه من غير أن يعاقب بتركه، فيدخل السنة، فلا يرد أن هنا قسمًا آخر وهو السنة.

وفرض: كالصلاة الفرضية وصوم رمضان، وهذه الأفعال كلها مما يقتدى به. وفيها: أي في أفعاله عليه السلام. وهو الزلة: وهي اسم لفعل ممنوع غير مقصود في ذاته للفعل وقع منه لقصد فعل مباح، من قوله: زل الرجل في الطين إذا لم يوجد القصد إلى الوقوع ولا إلى الثبات بعد الوقوع، ولكن وجد القصد إلى المشي في الطريق.





آيَةُ نُورٍ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ

الحمد لله الذي جعل اصول الفقه مبني للحلال والحرام على ان وفقنا لطبعه

# الحَسَامِي

للسيخ الامام الالمعي ولقمة العلماء اللوذعي حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكي

ترجمته المصنف هو محمد بن محمد بن عمر حسام الدين الاخسيكي رحمه الله، كان اماما بارعا مات يوم الاثنين الثامن من ذي القعدة سنة اربع مائة واربعين وست مائة وتفق عليه محمد بن عمر النوحا باذي ومحمد بن محمد البغاري والاخسيكي نسبة الى اخيكيث بنقرم الاف وسكون الحاء المعجمة وكسر السين المهملة ثم التفتيح ثم الكاف المفتوحة ثم المثناة بلام من بلاد فرغانة والمنقب الحسامي نسبة الى لقبه حسام الدين، كن اذكروه السمعاني.

مع شرحه العجيب المسمى

# بالتَّامِي

الذي صنفه القهرير المذوق العالم الفاضل المحقق المولوي ابو محمد عبد الحق الحقاني بن محمد امير

ملازم الطبع والنشر

مير محمد، كتب خانہ مرکز علم و ادب آراہ باغ کراچی

ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعاً ويجوز نسخ أحدهما دون الآخر لأن للنظم حكمين  
جواز الصلوة وما هو قائم بمعنى صيغته وكل واحد منهما مقصود بنفسه  
فاحتمل بيان المدة والوقت والزيادة على النص نسخ عندنا خلافاً للشافعي

من أسه وهو أن يها قولته تعالى وما ينطق عن الهوى أن هو إلا وحى بالحيات من الغيب  
المنفي هو تنديل نظم فما كان شأنه على الإسلام أن يبدل نظم بعض الكتاب ببعضه كما يدل عليه السياق ولو لم يفتقد  
الواقع في النسخ من الحجج علم ليس من تلقاء نفسه بل هو من أمر الله تعالى واستدلوا على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب  
بقوله لتبين للناس ما نزل إليكم فلو نسخت السنة لم تصلح بياناً لدليل يكون الكتاب أفعالها والجواب أن النسخ  
بيان كإتمام فيصالح أن يكون الكتاب بياناً لها ومعنى لتبين لتبلغ فالحفظ هذا التعيين وما فرغ من تفصيل المناهج شرع في  
تفصيل المنسوخ من الكتاب فقال ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعاً ويجوز نسخ أحدهما دون الآخر وهذا على أربعة  
أوجه الأول نسخ التلاوة والحكم كليهما والثاني نسخ الحكم دون التلاوة والثالث عكسه الرابع نسخ وصف الحكم معناه  
بمصلحة بل نسخ عموم بقوله ما الأول فهو جازم بالاتفاق بل هو واقع بالانسان كما يدل عليه قوله تعالى وأنشأنا  
وكما في صحيح مسلم عن المؤمنين عائشة الصديقة كان فيما أنزل عشر رضعاً معلومات يجر من الحديث ولكن يجوز الثاني  
والثالث جواز وقوعهما عند الجواز خلافاً لبعض المعتزلة لأن للنظم حكمين أحدهما ما يتعلق بنفسه للنظم مثل جواز  
الصلوة والأعجاز وغيرهما وثانيهما ما هو قائم بمعنى صيغته أي بمعنى النظم من الوجوه المهمة وكل واحد منهما مقصود  
بنفسه فيجوز أن تفكك بينهما فاحتمل كل واحد منهما بيان الله والوقت فإذن ينسخ أحدهما دون الآخر أو الوقوع فقد  
شرع في أمير المؤمنين عمر كان فيما أنزل عليه الرجم قرأناها وعينها الشيخ والشيخة إذا زنا فارجهما البتة رواه  
الأمام مالك والشيخان في عبد الرزاق والحكم وصححه عن أبي بن كعب ثم تعدلها ببعض سورة الأحزاب فما يتعلق  
سورة البقرة أو أكثر من سورة البقرة ولقد قرأنا فيها الشيخ والشيخة إذا زنا فارجهما البتة كلاهما من أسه والله عز وجل حكيم  
فرفع فيما رفع انتهى فالحكم ثابت والنظم منسوخ وأما ثبوت النظم ورفع الحكم فكثير من الآيات منها قوله تعالى لكم  
دينكم ولدين نآيات عدم القتال هي سبعون آية وقيل مائة وعشرون آية كلها منسوخة الحكم بآية القتال وعشرون  
آية أخرى سوى تلك الآيات أيضاً منسوخة الحكم وأما الرابع وهو مثل الزيادة على النص فهو نسخ عندنا خلافاً  
لشافعي اعلم أنه خلاف في زيادة مستقلة كزيادة صلوة سلاسة فإنها لا تكون نسخاً عند الجمهور وأما الخلاف  
في زيادة غير مستقلة كزيادة شرط ففيه مائة مذاهب الأول أنه نسخ واليه ذهب المخنفية الثاني أنها ليست  
بنسخ واليه ذهب الشافعية الثالث أنها إن كانت ترفع مفهوم المخالفة فنسخ ولا فلا الرابع إن كانت تخيير  
المزيد عليه بحيث صار وجوبه كالعدم شرعاً فنسخ والأول مذهب القاضى عبد الجبار الحاملي والحمد لله

لان بالزيادة يصير اصل المشرع بعض الحق وما للبعض حكم الوجود فيما يجب  
حقاقه لانه لا يقبل الوصف بالتجزى حتى ان المظاهر اذ امرض بعد ما صاهم  
شهرافا طعم ثلثين مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث المعنى لهذا  
لم يجعل علما وانما حرم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة بخبر الواحد لانه  
زيادة على النص والواز زيادة النفي حد في زنا البكر

مع المزيد عليه بحيث يرفع التعدد بينهما فنسخه والا فلا السادس ان ترفع حكما شرعيا بعد ثبوته بدليل شرعي  
فنسخه والا لكان اقبلا واستدل المعول على المذهب الاول بقوله لان بالزيادة يصير اصل المشرع وهو المزيد  
عليه بعض الحق لان المطلق لما قيد بقيد ما مجموعا مركبا من الجزئين احدهما المطلق وثانيهما القيد احد  
الجزئين يكون بعض المجموع والمطلق احدا للجزئين فهو اينما بعض المجموع الذي هو حق الله وما ليس  
للبعض حكم الوجود فيما يجب حقاقه تعالى اى ليس لبعض ما يجب من حقوق الله تعالى من عبادة او عقوبة اى  
كفارة بغير انضمام الباقى اليه حكم وجو اكل ذلك من غير ركعة في الفجر لا تكون فخر بغير انضمام الركعة الاخرى اليها لانه  
اى حتى الله تعالى لا يقبل الوصف بالتجزى حتى ان المظاهر اذ امرض بعد ما صاهم شهرافا طعم ثلثين مسكينا في  
مقابلة ثلثين يويا اللان فاتها في المرض ذلك لان كفارة الظهار اياها تكون بصوم شهرين او اطعام ستين مسكينا  
او تحرير رقبة المجزة ذلك فلا يكون مكفرا لا بالصوم ولا بالطعام لغوات بعض الحق واحترز بقوله فيما يجب  
حقاقه تعالى عن حقوق العباد فاتها تقبل الوصف بالتجزى بثبوتان من ادعى على غيره الفاء وخمسائة تشهد له  
شاهدان احدهما بالالف الاخرى بالكل ثبت لهما الف فقط فاذا ثبت ان المطلق بعد القيد يكون بعض الحق كما امر  
فكانت الزيادة نسخا من حيث الملة حتى ان كان بيانا صوة وذلك لان حكم المطلق غير حكم القيد فاذا قيل المطلق انتهى  
حكمه فصارت ان اى المقيد نسخا للاول وثمة الخلاف لا يميز عندنا الا بخبر الملتوا تراو المشهور كسائر النسخ و  
عنده يجوز نسخ الواحد القياس كما في البيان والى هذا اشار بقوله لهذا اى لاجل ان الزيادة على النص نسخ عندنا  
لم يجعل علما وانما حرم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلوة بخبر الواحد هو قوله عليه السلام الصلوة او بفتح الفاء الكتاب  
كما جعل للناس اى فان عندنا لا يميز الصلوة بدورها لانه اى جعل الفاتحة ركنا زيادة على النص وهو قوله تعالى فاقروا  
ما تيسر من القرآن فان علمهم عمومهم يقتضى الجواز بدونها فاما قاله الشافعى يكره على النص الزيادة على النص فنسخه  
عندنا لم يميز لا يجوز نسخ خبر الواحد والواى علما وانما زيادة النفي اى الجلاء حد في زنا البكر اى كذا لم يجعل  
علما وانما النفي وهو تغريب عام جزء الحد في زنا البكر كما جعل الشافعى فان قال ذرا البكر يجعله مائة جلدة لقوله  
تعالى فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة ولا يغرب عام القول عليه السلام البكر البكر جلد مائة وتغريب عام

له اى الزيادة

١٢

وزيادة الطهارة شرطاً في طواف الزيارة وزيادة صفته الايمان في رقية الكفارة  
 بخبر الواحد والقياس والذي يتصل بالسنة افعال رسول الله عليه السلام و  
 هي اربعة اقسام مباح ومستحب واجب وفرض وفيها قسم آخر وهو الزلة لكنه  
 ليس من هذا الباب في شيء لانه لا يصلح للاقتداء ويخلو عن الاقتران  
 ثم انه مسلم لانه زيادة على النفس المذكورة الزيادة بخبر الواحد هو قوله عليه السلام البكر بالبكر الحديث لا يجوز لانه  
 نسخ وابو زيادة الطهارة شرطاً في طواف الزيارة اي لم يجعل علماً وذا الطهارة شرطاً في طواف الزيارة حيث  
 لا يجوز بينهما كما جعل لشافعي لانه زيادة على النص هو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق لانه عام الزيادة  
 على النص بخبر الواحد هو قوله عليه السلام الطواف حول البيت مثل لصلوة اهل انكم تتكلمون فيه فمن يتكلم فيه  
 فلا يتكلم الا بخبر اهل التواتر في النساء عن ابن عباس لا يجوز لانه نسخ وابو زيادة صفته الايمان في رقية  
 الكفارة اي لم يجعل علماً وناصفه الايمان شرطاً للعبد في كفارة اليمين الطهارة كما جعل لشافعي فانه قال  
 لا بد من العبد المؤمن كما ورد في كفارة القتل خطأ قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة  
 فيقاس عليه كفارة الظهار واليمين فيحمل الرقية الواردة فيها على الرقية المؤمنة لان الكفارات كلها جنس  
 واحد ونحن نقول ان الرقية فيها مطلقة فتعقيد ما يقيد الايمان قياساً على الرقية الواردة في القتل زيادة  
 على النص الزيادة على النص نسخ كما هو لا يجوز النسخ بالقياس فقوله بخبر الواحد متعلق بالصورتين الاولين  
 والقياس متعلق بالصورة الاخيرة وكما فرغ من السنة القولية شرع في السنة الفعلية ولما كانت الفعلية  
 ادون درجة من القولية قال والذي يتمثل بالسنة القولية افعال رسول الله عليه السلام والمراد بالافعال  
 القصدية كالاجد رعد على الله عليه وسلم بغير قصد كما في حالة النوم والسهو ولا يصلح للاقتداء وذلك ان وصف  
 بالمحسن القبيح هي افعال القصدية اربعة اقسام بالنسبة اليها والافعال لا يوجد في حقها السلام شيء واجب  
 اصطلاحاً لان الواجب الاصطلاحي ما ثبت بدليل فيه شبهة والافعال كلها قطعاً عندنا على السلام لان اقسام  
 القاضى بوزني سائر الاصولين سوى فرائض الاسلام وشتمس الامنة الى ثلاثة اقسام مباح كالاكل والشرب مستحب كالتمنية  
 في الوضوء وتحليل الحية والمراد باستحباب المباح جانب تيانه من غير ان يعاقب بمنزلة فيدخل السنة فلا يرد ان هاتم  
 ائرو هو السنة وواجب سجود اليهود وفرض كالصلوة المفريضة وصوم رمضان هذه الافعال كلها ما اقتدى به فيها  
 اي في افعالها على السلام قسم آخر هو الزلة وهي سم فعل ممنوع غير مقصود في ذاته للفاعل وقصد منه قصد فعل مباح  
 من قولهم لرجل في الطين اذا لم يجد له القصد في الوقوع والى الشئ بان فعل الوقوع ولكن جعل القصد في الشئ في  
 الطريق لكنه اى القسم الاخر ليس من هذا الباب في شيء اي من باب لا يقتله لانه لا يصلح للاقتداء ولا يجوز عن الاقتران